الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان المحاسبة

مذكرة رقم ١٧/م
موجهة الى مدير عام شركة MTC2
السيد سالم عيتاني المحترم
-:-

الموضوع: طلب إفادة ديوان المحاسبة بالاجراءات والمقررات التي اتخذتها شركة تاتش بخصوص توصيات ديوان المحاسبة الواردة في تقريره الخاص رقم ٢٠٢٤/١ تاريخ ٢٠٢٤/١/١٦ حول اعادة تلزيم النظام الخاص بالرسائل النصية **A2P Application To Person**.

المرجع: المواد ١ و ٤٥ و ٨٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٨٢ وتعديلاته (تنظيم ديوان المحاسبة).

بالاشارة الى الموضوع والمرجع المبينين اعلاه.

ولما كان قد صدر عن ديوان المحاسبة التقرير رقم ٢٠٢٤/١ تاريخ ٢٠٢٤/١/١٦ المتعلق بالاخبارين المقدمين من كل من رئيس لجنة الاعلام والاتصالات النائب ابراهيم الموسوي والنائب ياسين ياسين حول مخالفات ارتكبت اثناء تلزيم وزارة الاتصالات وشركة **MIC2** للنظام الخاص بالرسائل النصية **A2P (Application To Person)** لشركة لا تتوافر فيها الشروط المطلوبة في دفتر الشروط الخاص بالصفقة.

ولما كانت الغرفة الثانية لدى ديوان المحاسبة وبعد اجرائها التحقيقات المطلوبة واستكمال المستندات ذات الصلة قد تأكدت مما يلي:

"- إرساء الالتزام على شركة **Inmobiles** مع علم الادارة بأن الشركة غير مؤهلة ولا تتوافر فيها الشروط المفروضة بموجب دفتر الشروط.

- ان ما قامت به الادارة يؤدي بالفعل الى خسائر مالية تتوزع بين فوائد المبالغ غير المدفوعة مسبقاً البالغة (٢٨٥,٨٥٠) يورو واخرى نتيجة اعتماد الحد الادنى للرسالة النصية والبالغة /١,٠٠٥,٠٠٠/يورو وفقاً للجداول المرفقة بالتقرير....

- سوء ادارة للوقت وعدم استثماره بالطريقة الفضلى لما للوقت من قيمة مالية وأهمية بالغة في عملية تلزيم القطاعات الاقتصادية والمرافق الحيوية".

ولما كان الديوان في تقريره المذكور قد تبنى التوصيات الواردة في تقرير رئيس هيئة الشراء العام رقم ٤ تاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥ لقانونيتها وموضوعيتها ومنها نذكر:

" **اطلاق مزايدة عمومية** وفقاً لأحكام قانون الشراء العام بموضوع النظام الخاص بالرسائل النصية من قبل شركة تاتش وتعديل العقد الموقع مع شركة **Inmobiles** من قبل شركة تاتش بمفعول رجعي اعتباراً من تاريخ نفاذه لاعتماد ذات السعر الافرادي وذات الحد الادنى السنوي لعدد الرسائل النصية المعتمدة في العقد الموقع من قبل شركة **Alfa** بهذا الخصوص...".

ولما كان التقرير المذكور قد أبلغ الى كل من وزير الاتصالات وشركة تاتش.

ولما كان موجب الحفاظ على الاموال العمومية وتحقيق القيمة الفضلى منها يفرض على الادارة اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير الآيلة الى اعادة التلزيم ما يحقق للدولة مردوداً متوازناً ومتكافئاً مع المنافع التي يحصل عليها كل من يستثمر القطاعات الانتاجية والاقتصادية.

وحرصاً من ديوان المحاسبة على متابعة قراراته وتقاريره الآيلة الى تقويم عمل الادارة وحثها على اتباع المسارات الصحيحة عند تلزيم الموارد العمومية، ما يكفل احترام مبادىء تكافؤ الفرص والشفافية وتحقيق القيمة الفضلى لموارد البلاد الاستثمارية والانتاجية.

لـــــذلـــــك

نطلب منكم التفضل بإفادة الديوان خلال أسبوع من تاريخ تبلغكم هذه المذكرة ما إذا كانت شركة تاتش – ووزارة الاتصالات قد:

- التزمت بالتوصيات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة رقم ٢٠٢٤/١ تاريخ ٢٠٢٤/١/١٦ الواردة في الصفحتين ٢٥ و ٦ منه.

- ما إذا كانت شركة تاتش قد **وضعت دفتر شروط** خاص لتلزيم الصفقة تراعى فيه قواعد الشفافية والوضوح والموضوعية، وما إذا كانت قد أطلقت عملية تلزيم جديدة لقطاع النظام الخاص بالرسائل النصية **A2P** بعد أن تم تلزيمها لشركة **تفتقر** الى الخبرة المطلوبة في دفتر الشروط الخاص بالصفقة – وفي حال الايجاب – تزويد الديوان بالمعلومات عن كل الاجراءات التي تمت بالخصوص، وفي حال لم تطلق المزايدة الجديدة، **افادة الديوان** بالمعوقات التي أدت الى هذا التأخير، مع ضرورة افادة الديوان بجدول زمني تحدد فيه تاريخ الانتهاء من وضع دفتر شروط خاص تراعى فيه الشفافية والموضوعية والحوكمة، والتاريخ المتوقع لحصول جلسة المزايدة وما الى ذلك من أمور.

يبقى أن نذكر ان كل تأخير "غير مبرر" في تلزيم هذا القطاع يؤدي بشكل أو بآخر الى تفويت أموال وايردات على الخزينة ما لا يقبل به الديوان انطلاقاً من كونه محكمة ادارية تتولى السهر على الأموال العمومية والأموال المودعة في الخزينة مهمتها محاكمة المسؤولين عن مخالفة القوانين والأنظمة المتعلقة بها.

"فاقتضى التوضيح".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ٤ /٤/٢٠٢٤
رئيس الغرفة
القاضي عبد الرضى ناصر

يحال على المراجع المختصة
بيروت في٤ /٤ /٢٠٢٤
رئيس ديوان المحاسبة
القاضي محمد بدران

تبلغ نسخة عن هذه المذكرة
الى معالي وزير الاتصالات